الفصل الثالث

نشاط رأس المال الإحتكارى الغربى
فى العربية السعودية فى الأربعينات والخمسينات

تتميز المرحلة الثانية (الأربعينات والخمسينات) من تاريخ السعودية أولاً وقبل كل شئ بإقامة صناعة البترول على أراضيها على مدى هذين العقدين، وقد ساعدت هذه الصناعة على إزدهار الإحتكارات البترولية الغربية، وأقامت إلى هذا بصورة موضوعية الأساس لميلاد الصناعة القومية والنظام الرأسمالى القومى.

النشاط الإقتصادى لأرامكو

يرتبط قيام الإقتصاد المعاصر فى العربية السعودية بالدرجة الأولى بنشاط شركة أرامكو، وقد تزايد إستخراج الشركة للنفط (انظر الملحق جدول ٢، ٣). واستمر تصدير الجزء الأكبر منه بعد تكريره.

ومن الملاحظ أن ثلاثة أرباع الغاز الطبيعى الناتج كانت الشركة تقوم بإحراقه، وأخذت فى ضغط ربع الكمية منذ عام ١٩٥٤ فى الآبار من أجل زيادة إنتاجيتها.

وبمرور السنين أولى لأصحاب شركة أرامكو كل اهتمامهم لتكرير البترول فى مؤسساتهم ليس فقط فى اوروبا وآسيا وشمال أفريقيا، وإنما فى العربية السعودية. أيضاً لم يكن مصنع تكرير البترول فى رأس تنورة

والذى تم بناءه فى بداية الأربعينات يمكنه أن يفى بحاجات الشركة ، فجرى توسيعه بشكل كبير فى عام ١٩٤٨ حتى أصبح واحداً من أكبر مصانع التكرير فى العالم . كما قامت الشركة ببناء شبكة من أنابيب البترول فى المنطقة الشرقية لنقل البترول من أماكن إستخراجه حتى البحر ، وفى عام ١٩٣٩ بنت أرامكو ميناء رأس تنورة وهو من أضخم الموانئ المتخصصة فى العالم، وفى ١٩٥٥ تم تصدير ١٤ ٪ من البترول الذى إستخرجته أرامكو (١٩٤:ص٦١) . وإلى جانب هذا كانت أرامكو تمتلك فى المنطقة الشرقية عدداً من المطارات الصغيرة ومربضاً هاماً للطائرات وأسطولاً جوياً خاصاً بها . كما كانت الشركة تمتلك أكبر مرفقين آنذاك فى البلاد وهما : "محطة كهرباء بالظهران وأخرى فى رأس تنورة" (٧٢:ص ٩٥ ،٩٧ ،١١٤) . وقد قامت "جيتى أويل" هى الأخرى ببناء ميناء سعود للبترول .

لم تكن الأهمية المباشرة للصناعة فى المرحلة التاريخية المذكورة كبيرة بالنسبة للنمو الإجتماعى الإقتصادى والتطور الإقتصادى الخاص بالبلاد . وقد لاحظ الإقتصادى المجرى ت . سينتيش أن توظيف قطاعات الخامات يصاحبه – بطبيعتها – تأثيرات أكثر ضعفاً وأقل عدداً بشكل ملحوظ عند التفاعل (مع القطاعات التقليدية ـ أ. ياكوفليف) عنها عند التفاعل مع قطاعات الصناعة . ونتيجة لهذا فإنها لاتتطلب ولاتخلق نشاطاً إقتصادايا واسعاً بالإضافة إلى أنها لاتستطيع أن تصبح ، بإستثناء واحد فى مجال الصناعات الثقيلة ، محركاً ديناميكياً وقوة للتقدم التقنى على مستوى الإقتصاد القومى (١٦٨: ص ٣٠٤) . وعلى هذا فإن التأثير غير المباشر للإحتكارات الأجنبية فى هذه الفترة لم يحرز نتائج ملموسة .

وإلى جانب النشاط المباشر "لمصالح " أرامكو كان على الشركة أن تقيم فى البلاد ، بغرض زيادة مكاسبها ، مرافق إنتاجية ، فقد سعت الشركة ، من ناحية ، إلى تخفيض نفقاتها غير الإنتاجية أو تحميلها على البرجوازية الكومبرادورية التى خلقتها ، كما سعت ، من ناحية أخرى ، إلى أستغلال السوق السعودية المتنامية .

مع تطور المرافق الإنتاجية زادت أرباح الاحتكارات، على أن النتيجة الحتمية التى صاحبت هذا العملية تمثلت فى التغيرات التى طرأت على الحياة الإجتماعية الإقتصادية للعربية السعودية.

تعرض البدو للتأثر المباشر للعامل الخارجى؛ فقد أدى التطور المطرد فى وسائل النقل الحديث إلى إنخفاض عدد روؤس الجمال وإفقار البدو، وإضطرتهم الطرق الواسعة وخطوط البترول إلى تغيير مسارتهم نحو مخيماتهم، وإلى جانب ذلك فقد أخذت بعض القبائل فى الإستقرار فى المناطق القربية من الآبار الموجودة على امتداد أنابيب "التاب لاين" وخطوط السكك الحديدية، وأخذت بعض القبائل فى العمل على خدمة بعثات التنقيب عن البترول والمساحين، كما حصلوا على حصص مقابل إستخدام أراضيهم. وفى الوقت نفسه فقد غيروا من وسائل حصولهم عل معاشهم بعد أن تركوا حياة الترحال.

أما إنشاء شبكات المواصلات فقد سهل على صغار المنتجين فى المدينة والقرية الإتصال بالمستهلكين والمصدرين، وقد ساعدت هذه العمليات على ظهور السوق القومية، وساعدت سهولة واتساع وإمكانية الإنتقال من مكان إلى آخر على ظهور سوق القوة العاملة.

النشاط الإجتماعى لأرامكو وتأثيره على تطور المجتمع السعودى

اضطرت أرامكو إلى إنشاء مرافق غير إنتاجية إلى جانب المرافق الإنتاجية، فقامت ببناء قسم للرعاية الصحية فى قرى العمال، يقوم بمهمة مكافحة الأوبئة وغيرها من الأمراض، وبمهمة التنوير الطبى والرعاية الصحية للأطفال. كان عدد العاملين بهذا القسم فى نهاية ١٩٥٣ يزيد على مائة أمريكى.

وقامت أرامكو أيضاً بتنفيذ برنامج تعليمى. كانت أول مدرسة إبتدائية للكبار هى مدرسة عمال أرامكو التى افتتحت فى عام ١٩٤٠. وفى خلال عشرين عاماً أنشأت شبكة من المدارس الإبتدائية والمتوسطة لعمال أرامكو واطفالهم إلى جانب عدد من المراكز والمعاهد المتخصصة. وقد كتب

المؤلف الأمريكى د. فينى يقول : "فى رأى الشركة أن من الأصلح لها أن يبدأ تعليم العمال من الأساس . فى نهاية عام ١٩٥٤ كان هناك ١٠٦ أمريكى وأكثر من ٤٠٠ شخص غير أمريكى يقومون فقط بتعليم العمال" (١٩٤ : ص ١٢١) . وكان فى الوقت نفسه - كما كتب مؤلف آخر - من الضرورى أن يسير تعليم أطفال العمال وفق تعاليم القرآن إلى جانب دراسة اللغة الإنجليزية والتخصصات الفنية بإعتبارها مواد أقل أهمية (٢٣٧ : ص١١٠) .

بلغ عدد الذين أتموا مناهج التعليم الإبتدائى والمتوسط والعالى ٢٧٤٣ شخصاً فى عام ١٩٥٧ و ٤٦٧٠ شخصاً فى عام ١٩٥٨ شخصاً و ٦٠٨٦ فى عام ١٩٥٩ (٢٠٨ : ص ٢٠٠٦) . وكانت أرامكو ترسل سنوياً حوالى عشرة سعوديين للدراسة فى الجامعات الأمريكية ببيروت وعدة أشخاص للدراسة فى الولايات المتحدة الأمريكية .

التزمت أرامكو بموجب إتفاقية معقودة مع الحكومة السعودية ببناء مدارس إبتدائية والإنفاق عليها فى مختلف أنحاء البلاد . وفى نهاية عام ١٩٥٩ أخذت عشر مدارس فى العمل ووصل عدد الدارسين بها ١٧٠٠ تلميذ (٢٠٨ : ص ٢١٩) . كان هذا الأمر يمثل أهمية كبرى بالنسبة للعربية السعودية التى لم يكن بها بالفعل ولا طبيب واحد حتى بداية الأربعينات فقد كانت مدارسها (المتوسطة) تقوم على إعداد رجال الدين والمحاكم الإسلامية .

ومن الجدير بالذكر أن نشاط أرامكو فى مجال التعليم والرعاية الصحية كان يحمل طابع الأعمال الخيرية . ولم يجن الشعب السعودى الكثير من دخول البترول التى حصلت عليها أرامكو مثله مثل الحكومة السعودية . وكما كتب ج . فيلبى " لم يجلب التدفق الفجائى للثروات الخيالية سوى القليل من الربح الحقيقى لسكان الصحراء الذين أصبح يباع إنتاجهم الآن بأسعار أعلى كثيراً مما كانت تباع فى الماضى ، ولكن إحتياجاتهم الآن أصبحت تكلفتهم أكثر بكثير مما كان فى زمن كان عائد (الحضارة) يصل فيه بالكاد لأطراف هذا الصحراء ، حتى أن العلاج والتعليم ، على سبيل المثال ، صارا بعيدين عن متناول البدوى ..." (٢٢٧ : ص٥٧).

حققت السياسة الإجتماعية للشركة ثمارها ، فبالرغم من أن العمل كان شاقاً وكانت ظروف العمل والحياة تتحسن ببطء فقد جذبت مؤسسات أرامكو عدداً أكبر من السعوديين للعمل بها . وفى نهاية عام ١٩٥٤ كان واحد من كل ثلاثة عمال فى أرامكو قد قضى ست سنوات بها ، وواحد من كل سبعة قضى تسع سنوات ، وواحد من كل أربعين عاملا قضى خمسة عشر عاماً . كانت الشركة تكافئ عمالها السعوديين بالميدليات نظير سنوات خدمتهم بها ، وقد أرتفع الحد الأدنى لأجور العمال من ٢٧ سنتاً فى اليوم عام ١٩٤٠ إلى ١,٥٢ دولار فى عام ١٩٥٢ (١٦٦ : ص٤١٤) .

وتعين على أرامكو أن تستأجر ٦٠٠ عامل جديد بدلاً من الذين تركوا العمل بها . ففى عام ١٩٥٥ بلغ مقدار التغير فى الأيدى العاملة حوالى ١٢ ٪ وفى الفترة من عام ١٩٣٩ وحتى عام ١٩٥٦ كان عدد العاملين السعوديين فى أرامكو لايزيد عن ١٦٠ ألف تقريباً (١٩٤ : ص ٩٥) . كان جزء من العمال يعودون إلى قبائلهم بعد أن يحصلوا على أجورهم ، ويستمروا فى ممارسة حياتهم التقليدية برهة من الزمن ثم يعاودون العمل من جديد فى أى من مؤسسات أرامكو . على أن التأثير النفسى لمواجهة الجديد (العمل فى جماعة كبيرة ، فى وحدة إنتاجية ضخمة ، والحياة فى منزل وإستخدام مختلف الوسائل التكنيكية ... إلى آخره) قوض إلى حد ما أسس الوعى التقليدى . أضف إلى هذا أن إمكانية الحصول على أجر منظم كان له تأثير كبير فى تغير نفسية البدوى .

كان من النتائج الموضوعية لنشاط الإحتكارات الغربية فى العربية السعودية تشكل طبقات جديدة ، والتسريع الملحوظ فى تحول النظم الإجتماعية التقليدية ، والطبقات والفئات المندرجة فيها . لم تكن هذه العمليات إبان الفترة المذكورة قد حققت تغيراً ملحوظاً على مستوى البلاد ، على أنها وضعت بداية لتحولات لا رجعة فيها فى البناء الإجتماعى للعربية السعودية .

كان لنشاط الإحتكارات الأجنبية فضل كبير فى نمو القوى الإجتماعية الجديدة . وقد أحس بتعاظم فعاليتها آنذاك كل من النظام الملكى وأرامكو اللذين سعيا معاً لمقاومة ضغطها أو لتخفيف حدته (لمزيد من التفصيل فى هذا الموضوع انظر المرجع ١٢٥) .

حدث أول إضراب للعمال فى العربية السعودية فى عام ١٩٥٤ فى مؤسسات أرامكو . واشترك فى هذا الإضراب الذى أستمر أسبوعين غالبية عمال الشركة البالغ عددهم ١٠ آلاف عامل . وكان من نتائج هذا الإضراب حصول العمال على أسبوع عمل من ستة أيام بمعدل ثمانى ساعات ونصف يومياً ، وبإجازة سنوية مدفوعة الأجر قدرها ١٤ يوماً ، وزيادة ملحوظة فى الأجور (١٥٨ : ص ١٧) . وفى الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٤٧ حدثت عدة إضرابات كانت لها مطالب اقتصادية ، أصبح الإنجاز العام الذى حققه العمال فى هذه السنوات هو قانون العمل ، وتم تطبيق شروط العمل التى حصل عليها عمال أرامكو على كل العاملين بالبلاد .

حدثت الموجة الثانية من الإضرابات فى مؤسسات أرامكو فى الفترة من ١٩٥٣ إلى ١٩٥٦ . رفعت فيها ، إلى جانب الشعارات الإقتصادية ، الشعارات السياسية ذات التوجه المعادى للإمبريالية ، كما لوحظ أيضاً إتساع القاعدة الإجتماعية للانتفاضات .

فى خريف عام ١٩٥٣ حدث أكبر إضراب للعمال فى أرامكو ؛ فبعد اعتقال لجنة العمال أعلن عشرون ألفاً من عمال الشركة الإضراب رافعين المطالب الآتية : ضمان حقوق النقابات المهنية ، إصدار قانون جديد للعمل يكفل الحق فى التأمين الإجتماعى والمعاش والإعانات وزيادة أجور العمال السعوديين من ١٠٠ إلى ٨٠٠ ريال ، وهى ما يدفع للأجانب كتعويض للإنخفاض الفعلى فى الأجور ، زيادة أجور العمال المؤهلين ، وقف التمييز العنصرى للعمال السعوديين ، إنشاء مكتبات وأندية ومدارس لأطفال العمال ، الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية فى مؤسسات أرامكو .

وبعد أن أعلنت الحكومة حالة الطوارئ أرسلت ثلاثة آلاف جندى إلى آبار البترول ثم أوقفت مد قرى العمال بالأغذية والماء . وتم القبض على حوالى مائة شخص لإقامتهم نقابة مهنية ، فى وقت أنضم فيه إلى المضربين سكان القطيف وجبيلة والهفوف والدمام وباقى المدن والقرى الأخرى القريبة ، ولذلك كانت هناك بعض حالات رفض فيها الجنود إطلاق النار على العمال . وفى المدن جرى تجميع توقيعات الإحتجاج . وقام عمال إحدى الشركات الأمريكية الأخرى وتسمى " فليور" بالإضراب لمدة يوم واحد تضامناً مع زملائهم .

وبدأت إضرابات الطلاب والمدرسين الذين طالبوا بوقف التدخل الأمريكى فى التعليم . كما أستمر إضراب صغار التجار لعدة أيام احتجاجاً على السياسة التجارية للحكومة وعلى نظام زيادة الضرائب (١٥٨ : ص ١٨). وسرعان ماتنبهت الولايات المتحدة الأمريكية للقلاقل التى أحدثتها حركة العمال السعوديين ، فأرسلت فى خريف عام ١٩٥٣ إلى العربية السعودية قوافل عسكرية أمريكية مسلحة (٢٤٦ ك ص ٧٧) ، وقدمت أيضاً المساعدات لدعم قوات الأمن الداخلى ، وبناء على تعليمات أدارة أرامكو عرضت جثة العامل الذى لقى حتفه إبان الإضرابات ، كنوع من التخويف ، فى كل قرى عمال الشركة (١٩٧ : ص٣٠) . وأصدر الملك سعود مرسوما يقضى بمنع إقامة نقابات مهنية و يحظر أى نوع من النشاط السياسى فى البلاد .

وفى الوقت نفسه إضطرت أرامكو لقبول مطالب العمال ؛ فتم رفع الأجور من ١٢ إلى ٢٠ ٪ والتزمت الشركة بتوفير الملابس الخاصة للعمال والغذاء والمواصلات وزيادة الشرائح المؤهلة . وتم الإفراج عن أعضاء اللجنة المعتقلين وأعيدوا إلى أعمالهم ، وكما كتب ن . بروشين "كانت نتائج هذا الإضراب عظيمة ، فقد كانت علامة على بداية مرحلة جديدة فى نضال الشعب السعودى بأكمله من أجل حقوقه وتحرره من الإمبرياليين الأمريكين" (١٢٥ : ص ٢٨٦).

لكن الحكومة السعودية وشركة أرامكو قامتا فيما بعد بممارسة الإضطهاد ضد العمال الذين لم يتوقفوا عن النضال . فقد هب العمال ، على وجه الخصوص ، لدعم مقاومة الشعب المصرى ضد العدوان الإمبريالى عام ١٩٥٦ وضد إشتداد الوجود الأمريكى فى البلاد . وهنا رأى سعود أن الطريقة الوحيدة لمكافحة الإنتفاضات الموجهة هو إخمادها بالقوة . وفى يونيو عام ١٩٥٦ صدر المرسوم الملكى بحظر الإضرابات والمظاهرات (٢٢ : ١٩٥٦/٦/١٩).

ومنذ النصف الثانى من الخمسينات بدأ حجم الحركة العمالية يأخذ فى التناقص . على أن عمال أرامكو ظلوا ، كسابق عهدهم ، يمثلون قوة سياسية لها وزنها .

ميلاد البرجوازية السعودية

فى تلك الأعوام أخذت البرجوازية القومية فى البلاد تنمو جبراً وإختياراً بتشجيع الإحتكارت الغربية .

ولكى نفهم بشكل أفضل البرجوازية السعودية يصبح من المفيد أن نورد مقطتفاً من أعمال ماركس حول نشاط الإنجليز فى الهند . كتب " ماركس" يقول : "من الواضح أن الطبقات البريطانية الحاكمة تبدى حتى الآن ، من حين لآخر ، بشكل مؤقت أو على نحو إستثنائى ، اهتماماً بتطوير الهند .... فقد اكتشف الممولون الصناعيون أن مصالحهم الحيوية تتطلب تحويل الهند إلى دولة منتجة وأنه يجب فى المقام الأول ، من أجل تحقيق هذا الهدف ، إقامة منشآت الرى وطرق الإتصال الداخلى . والآن ينوى رجال الصناعة تغطية الهند بشبكة من السكك الحديدية . وهم الآن يقومون بتنفيذها ، وسوف يكون لهذا العمل حتماً نتائج قيمة" . (٢ : ص ٢٢٦) .

اهتمت الشركات الغربية فى العربية السعودية بشكل فريد بتحقيق أرباح مباشرة لها ، إلا أنها ساهمت بشكل لا إرادى فى " استنبات" رجال أعمال لرأسماليين قوميين ، ثم ما لبث أن تلى ذلك ظهور فئة متوسطة . ففى عام ١٩٦٣

وقع ابن سعود مع شركة فورد ، التى سعت لتوسيع أسواق البيع ، إتفاقية تنص على عدم السماح بفتح شركات نقل قومية لا تقل عدد السيارات فى الشركة الواحدة عن عشرين سيارة . وفى عام ١٩٣٦ كان عدد الشركات التى اشتركت فى "هيئة النقل بالسيارات" التى أسستها السعودية عشرين شركة . ومنذ هذا التاريخ أصبحت الاحتكارات تستأجر السيارات بدلاً من شراء وسائل النقل اللازمة لها . وفى نهاية عام ١٩٥٧ أستأجرت أرامكو من الشركات المحلية ما يزيد على ٦٠٠ سيارة أى بزيادة قدرها ٢٥ ٪ عن عام ١٩٥٦ (١٢٥ : ص ٥٥ ، ٧٢ : ص ١١٩).

فى عام ١٩٤٤ أنشأت أرامكو فى داخلها قسماً لتنمية الصناعة العربية (ت . ص . ع) كان من وظائفه التأكيد على النظام الأساسى للمؤسسات المحلية ، وإقامة منطقة ونظام نشاطها وتنظيم إمدادها بالمواد الخام ووسائل النقل وتقديم المساعدات الفنية والإدارية لها إلى آخره ، على أن قسم تنمية الصناعة العربية لم يكن يقدم عوناً مادياً (٢٠٥ ، ص٢٠١ـ ٢٠٢) . وهكذا أصبحت الرقابة على نمو نشاط المشروعات المحلية مركزة فى يد أرامكو .

ساعد هذا القسم أيضاً على إقامة الصناعة الحقيقية فى البلاد التى كان هدفها الأساسى توفير أفضل الظروف لنشاط أرامكو ، والقيام بعمليات غير مربحة أو محدودة الربح ولكنها ضرورية لأرامكو . وقد تم بمساعدة هذه اللجنة إقامة محطات كهربية صغيرة ، وشركات بناء وورش لتصليح وتأجير السيارات ، ومصانع للثلج والمشروبات الخفيفة والمخابز ، ومكاتب سمسرة إلى آخره .

ومن البديهى أن الدور الإقتصادى للوسطاء والوكلاء فى مجال مثل هذه المشروعات الصغيرة كان من الممكن أن يقوم به ممثلو رأس المال الإحتكارى التجارى المحلى ، غير أنهم لم يكونوا جميعاً معنيين بمثل هذه المشروعات فلم يستطيعوا القيام بهذا الدور على نحو كامل . ولهذا دفعت أرامكو من خلال قسم التنمية الصناعية العربية ببعض عمالها مقدمة لهم المساعدات

المالية والفنية ، مسهامة فى تحويلهم إلى مقاولين وأصحاب مشروعات يعملون لصالحها . ومسعى هذه السياسة واضح ؛ فقد أعلن نائب رئيس أرامكو "الهدف الذى نتوخاه هو إقامة وسطى من العرب" (الإقتباس من المرجع ١٢٥ ، ص ٢٤٠) . بعبارة أخرى كان الهدف " إقامة برجوازية كومبرادوية مطيعة . وقد كتب المؤلف الإنجليزى م . شينيى يقول : "إن الطبقة الوسطى السعودية لا تزال صغيرة لكن وجودها مهم جداً ، فهذه الطبقة النامية بإهتمامها الشديد بالمشروعات الحرة والتطور القومى ، يمكنها أن تضفى تأثيراً جوهرياً على استقرار بناء المجتمع السعودى المهتز" (١٨٣ : ص ٢٣٩) .

ومثل هذه المفاهيم السياسية ، وكذلك الثمار المختلفة للنشاط الغربى داخل البلاد " أثارت نقداً حاداً وإن لم يكن دائماً صريحاً من جانب القوى التقليدية ومن هؤلاء ج . فليبى الذى ورد ذكره منذ قليل وأحد أبواق هذه القوى التقليدية "ففى كتابه الأخير كتب فليبى بأسى شديد عن" الفساد النامى" وعن " الاختفاء الفعلى لكل المبادئ المحافظة" فى المجتمع السعودى منذ منتصف الخمسينات ويقول : " لقد ذهب كثير من السعوديين إلى باريس ونيويورك بل إنهم هنا فى بلادهم حاولوا التأثر بالحضارة الغربية". ويقول فيليبى أيضاً "إنهم بالطبع مازالوا يتزوجون ويربون الأطفال كما كانوا يفعلون من قبل" ولكن الحياة المنزلية فقدت مغزاها الكبير عندهم، وقد كان أملهم من قبل أن يرتحلوا بلا عناء ، أما الآن فإنهم يقضون اليوم بأكمله فى عبادة شيطان المال وفى كسب النقود " (٢٢٧ : ص ٥٤) .

من المؤكد أن مجال نشاط " تجار أرامكو" فقد اتسع ، ومنذ منتصف الأربعينات بدأ المقاولون السعوديون فى التعاون مع الشركة . وأمكنهم ، على سبيل المثال ، إستئجار أكثر من سبعة آلاف عامل لبناء "التاب لاين" (٢١٤: ص ٨٣) . وأشار د . خير الله ، فى معرض حديثه عن ظهور قسم تنمية الصناعة العربية ، إلى أنه فى نهاية الثلاثينات لم يكن هناك فى المنطقة الشرقية واحد من أمثال أصحاب المشروعات المحليين من الطراز الحديث . أما فى مارس عام ١٩٤٩ فقد بلغ عددهم ٤٠٠ شخص بالإضافة إلى أنهم كانوا يتحكمون فى

قوة عاملة قوامها ثمانية آلاف شخص (٢٠٥ : ص ٢٠١ ـ ٢٠٢) . ويؤكد أ. ماير أن " من بين ١١٠٠ شركة تعمل الآن (عام ١٩٥٧ – أ . ياكوفليف) فى الدمام والخُبر أنشئت تسعة أعشارها فى السنوات الأخيرة ، وثلاثة أرباعها أنشئت فى السنوات الأربع الأخيرة و ٤٠ ٪ منها أنشئت فى العام الماضى (٢٠١٤ : ص ٨٤) .

وفى نهاية الخمسينات كان هناك فى منطقة الدمام – الخُبر ما لا يقل عن ١٥ ـ ٢٠ من أصحاب المشروعات يقومون فقط بأعمال التصليح وخدمة السيارات (١٩٤ : ص ١٦٢) . بينما بالغ عدد من أعضاء غرفة التجارة والصناعة السعودية فى عام ١٩٦٠ منذ إنشائه (فى عام ١٩٤٦) ٩٢٩٥١ عضواً (١٢٥ : ص ٢٠٣) .

وتعطينا البيانات التالية التى قدمها د . فينى تصوراً عن حجم نشاط المقاولين : أكثر من نصف المقاولين النشطين البالغ عددهم مائتين ، والذين يعملون لأرامكو قاموا باستخدام عدة آلاف من العمال ، ففى عام ١٩٥٥ قام ١٢٦ من كبار المقاولين السعوديين باستئجار تسعة آلاف عامل ، وبدأ هؤلاء المقاولون فى الإشتراك فى مشروعات البناء ؛ على سبيل المثال فى بناء مصنع البتروكيماويات فى رأس تنورة وحصلوا على عقود تبلغ قيمتها مليوناً من الريالات (١٩٤ : ص ١٦٥) .

فى تلك الفترة كان نشاط المستثمرين السعوديين وثيق الصلة بصناعة البترول . يقول : م . شبينى " قامت معظم المشروعات الجديدة بدعم وإستشارة قسم تنمية الصناعة العربية التابع لأرامكو ، وكلها مشروعات مرتبطة بالبترول بشكل أو بآخر . كما أنها مرتبطة مباشرة بشركات البترول أو بدفع حصص لحكومة أو بالمستهلكين المحليين الذين ترتبط دخولهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالبترول" (١٨٣ : ص٢٣٨) .

على أن أرامكو وهى تقدم هذه الجهود المحددة من أجل نمو النظام الرأسمالى فى البلاد ، كانت تفعل هذا من أجل أهداف محددة تماما . وليس من قبيل المصادفة أن جميع المشروعات التى قامت بإنشائها ليس من بينها مشروع

صناعى واحد . ومن الأمور المميزة أن أرامكو ظلت حتى نهاية الخمسينات تساعد السعوديين على إنشاء ٨١ مقراً لبيع منتجات البترول وأكثر من ٢٢٥ محطة بنزين (٢١١ : ص ٢٩٤) ، على أن الرقابة على سوق المنتجات البترولية ظلت بالكامل فى يديها .

وإلى جانب قسم تنمية الصناعة العربية الذى دأب جاهداً على إعاقة النمو الصناعى للعربية السعودية ، أنشئت سوق للأوراق المالية بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية . وبدأت هذه السوق منذ عام ١٩٥٨ فى القيام بكل وظائف البنك المركزى وبوظائف بنك الإصدار منذ عام ١٩٦٠ . وينص قانون السوق على حظر إقتراض الحكومة والشخصيات السعودية ، فالقروض لا تعطى إلا على الأعمال التى تجرى لصالح أرامكو .

وقد حذت الشركات الغربية الأخرى حذو أرامكو فلم تحاول أى منها على الإطلاق تطوير البلاد صناعياً . ففروع البنوك الغربية العاملة فى السعودية، ويصل عددها إلى حوالى خمسين بنكاً كانت تعمل ، كما يذكر ن .بروشين ، فى إقراض التجارة الخارجية فقط ، ولم يتقدم أى من هذه البنوك أية قروض لبناء مشروعات صناعية : كانت هذه البنوك تجمع رصيداً مالياً حراً لتشكل الحد الضرورى لتطوير الصناعة ، وتقوم بتصدير الجزء الأكبر من فائض القيمة "سواء عن طريق تحويل الأرباح أو عن طريق توظيف رأس مالها فى الخارج" (١٢٥ : ص ٢٠٤، ٢٠٥) .

وقد لاحظ " فلاديمير لينين " أن " تصدر رأس المال يؤثر فى تطوير الرأسمالية فى البلاد التى يوجه إليها ، وفى سرعة نموها بشكل كبير" (١٢ : ص ٣٦٢) . وقد ساهمت رأسمالية الدولة الاحتكارية فى العربية السعودية على تسريع نمو العلاقات الرأسمالية وزيادة مكاسبها من البترول .

وقد شكلت دخول البترول أهمية فائقة أيضاً بالنسبة للعربية السعودية ، فقد زادت المبالغ التى تدفعها الشركات عاما بعد عام بشكل مطرد كما زادت أنصبة الحكومة من الدخل العام لهذه الشركات . ففى عام

١٩٤٨ كان دخل الحكومة حوالى ٢١٥ مليون ريال ، ٤٩,٣ ٪ منها حصلت عليه الحكومة من نصيبها من الإمتيازات ، وفى عام ١٩٦٠ بلغت هذه النسبة ٨١,٨ ٪ من إجمالى الدخل البالغ ١٤٠٥ ملايين ريال (٦٨ : ص ١٢١) .

وساعدت "أموال البترول" على زيادة نشاط الحياة الإقتصادية فى البلاد، على أن تأثيرها كانت له مدلولات مختلفة ؛ فمن ناحية ، ذهب جزء من هذه الأموال إلى يد رأس المال الربوى التجارى التقليدى ، وإلى كومبرادور الطبقة الجديدة من رجال الأعمال ، وقد ساهم هذا فى إزدياد قوتهم وبالتالى فى تحويلهم إلى برجوازيين . ومن ناحية أخرى لعب جزء آخر من هذه الأموال دوراً رجعياً فى أستمرار الأنظمة الإجتماعية التقليدية المحافظة والعلاقات الإجتماعية فى البلاد ؛ فقد سمحت المعونات المادية الدائمة التى تقدمها الحكومة لشيوخ القبائل بأن يستوردوا من الخارج قطعان الماشية ثم يؤجروها لأبناء قبائلهم ، وبالتالى مكنتهم من تقديم المساعدات للفقراء من القبيلة . وليس هناك أدنى شك فى أن إستخدام دخول البترول على هذا النحو آنذاك فقد أستفاد منه معاً النظام الملكى السعودى والاحتكارات الغربية .

تبنت الحكومة فى تلك الفترة سياسة تشجيع الإستثمار القومى على نطاق محدود . وفى عام ١٩٥٥ صدر قانون بحظر الإستثمارات السعودية فى الخارج ، وبإعادة الأموال إلى البلاد لإستخدامها فى مشروعات التنمية القومية. وفى عام ١٩٦٠ قدم الملك سعود لأبنه صعب إمتيازاً مدته أربعين عاماً لإنشاء مصنع لتكرير البترول فى جدة إلى جانب حق إحتكار جمع العمليات فى المنطقة الغربية فيما يختص نقل وتكرير ، وتسويق النفط ومنتجات البترول . كانت هذه أول شركة سعودية خاصة كبيرة "ساركو" . وفى عام ١٩٦١ تم إعلان زيادة التسهيلات الضريبية بالنسبة للصناعة القومية إبان إنشاء مشروعاتها . وفى عام ١٩٦٢ أصدرت قوانين جديدة تشجع على تطوير الصناعة القومية ، سمح بموجبها ، على وجه الخصوص ، بإلغاء الرسوم الجمركية على المعدات والأجهزة التى يتم إستيرادها للمشروعات الصناعية القومية ومساكن العمال ، وأعطيت تسهيلات مختلفة لإنتاج صناعة قومية.

وفى العام نفسه تم إعلان مرسوم الأمير فيصل رئيس الوزراء بشأن "سَعودة" كل المشروعات التجارية فى البلاد . وأعطى الأجانب مهلة عامين لتصفية أعمالهم وتحويلها إلى السعوديين (٢٢ ، ٢٣ / ٤ / ١٩٥٥ ، ٣٠ / ٥ / ١٩٦٠ ، ٢ / ١٩٦١/١، ٢٧ / ٥ / ١٩٦٢ ، ٢٤ /٧/ ١٩٦٢) .

وفى ذلك الوقت أعاق عدد من العوامل بشدة نمو النظام الرأسمالى الوطنى ، منها نقص الموارد المالية ، وقلة معرفة وبخبرة ممثل رأس المال الخاص ، والإمكانيات المالية المتواضعة للدولة التى أولت مع ذلك اهتماماً كبيراً لدعم القطاع التقليدى . كما لم تكن هذه التنمية ممكنة فى تلك الفترة بدون التعاون مع أرامكو والشركات الأخرى .

علاقات الدولة السعودية بالحكومات وإحتكارات الدول الغربية

عندما تحدثنا عن نشاط الحكومات والإحتكارات الغربية ، لم نتطرق إلى قضية العلاقات بينها وبين الدولة السعودية . وهذا الموضوع ذو أهمية كبيرة وخاصة إذا ما وضعنا فى إعتبارنا أن هذه العلاقات قد بدأت فى التكون فى تلك الفترة بالتحديد ، وسوف تساعدنا أسس هذه العلاقات على فهم الأحداث المعاصرة بصورة أفضل .

فى فترة الأربعينات والخمسينات ، بعد حصول الملك على السلطة الرسمية فى العربية السعودية ، كان بإمكان شركة أرامكو أن تتدخل بوقاحة فى مختلف القضايا الإقتصادية ، بل وفى الحياة السياسية الداخلية. أصبح النظام الملكى أداة فى يد الغرب للتعجيل الجبرى لعملية تطويع البنية الإجتماعية التقليدية لحاجات الإحتكارات الغربية ، كما أصبح أداة لإدخال النظام الرأسمالى .

على أن النظام الملكى السعودى لم يكن دائماً مجرد لإرادة الإحتكارت؛ ففى إطار الطاعة شبه الإستعمارية ، كان النظام يقف ضد الغرب فى بعض القضايا الخاصة . وقد ساعده على ذلك بعض العناصر

الخارجية (اشتداد ساعد الإشتراكية، بداية حركة التحرر القومى فى آسيا وخاصة فى الشرق الأوسط) والداخلية أيضاً .

فى نهاية الأربعينات وصل العجز السنوى فى ميزانية الحكومة من عشرة ملايين إلى خمسة عشر مليوناً من الدولارات وإزدادت الديون على كاهل الدولة . وفى عام ١٩٥٠ طالبت الحكومة السعودية بإعادة النظر فى شروط إمتياز أرامكو وطرحت (للمرة الأولى فى الشرق الأوسط) مبدأ الإشتراك المتكافئ فى الأرباح . وبررت مطالبها بالحجج التالية : (١) تدفع أرامكو ٢١ سنتاً لكل برميل بينما يصل سعر البرميل السعودى فى السوق العالمى إلى ٢,٢٢ دولار (٢) تعتبر ظروف التكوين الجيولوجى للبترول فى العربية السعودية ظروفاً ممتازة لعمليات الإستخراج ، (٣) تم تطبيق مبدأ الإشتراك المتكافئ بالفعل فى فنزويلا (١٧٨ : ص ١٥٠) .

وبعد مرور عامين من المباحثات التى قادها عن الجانب السعودى الأمير فيصل وافقت الشركة على هذه الشروط ، وتم توقيع اتفاقية جديدة فى ٣٠ ديسمبر عام ١٩٥٠ . ومن المؤكد إن إصرار الحكومة السعودية وتراجع قادة أرامكو قد ساهمت فيه الإحداث التى وقعت فى إيران فى نهاية الأربعينات حيث بدأ الكفاح من أجل إسترداد مصادر البترول القومى .

ويمكن الإستناد إلى سبب مهم آخر من خلال مقتطف من نص مكتوب بالألة الكاتبة للمباحثات السرية داخل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن التوزيع المتكافئ للأرباح أورده الباحث الأمريكى ج . ستورك فى كتابه . ففى أثناء المباحثات أفاض د . ماكجى مساعد وزير الخارجية الأمريكى فى الحديث بكل صراحة قائلاً : "إن التهديد الذى يواجهه الشرق الأوسط فى الوقت الحالى يمكن فى إمكانية تقريب الزعماء القوميين بين أنظمتهم من أجل تقويض أنظمة هؤلاء الحمقى الفاسدين البعيدين عن العالم الحديث .. سؤال : هل يعنى قرار حكومة الولايات المتحدة هذا (الموافقة على مطالب الجانب السعودى .أ. باكوفليف) إن من الخير لمصالحنا القومية أن تقدم

مساعدات أكثر للحكومات المحافظة فى العالم العربى .. د. ماكجى:... أعتقد أن أرامكو والحكومة الأمريكية قد توصلتا لهذا القرار فى وقت واحد تقودهما إليه الدوافع نفسها ودون لجوء أحدهما للآخر ... إن "عبدالله سليمان" وزير المالية السعودى يهددنا دائماً بأنه سوف يغلق حقول البترول إذا لم يحصل السعوديين على اموال أكثر ، وقد قرر قادة أرامكو ووزارة الدولة أن من الضرورى أن نعطيهم شيئاً ما "(الإقتباس من المرجع ٢٤٦ : ص ٤٧ـ ٤٨) . لقد أصبحت الإدارة الأمريكية تعى أنها إذا لم تفعل هذا فإن التهديد الذى يواجهه النظام الملكى سوف يتصاعد وبالتالى سوف تتعرض أرامكو ذاتها للتهديد . كانت سياسة الشركة محسوبة بدقة : كانت الشركة تقدم التنازلات فى تلك الحالات التى تتعقد فيها الأمور ويصبح التنازل فى النهاية مكسباً .

على أن أرامكو قد دفعت ٥٠ ٪ من صافى الأرباح فقط . ثم بدأت بعد إتفاقية ١٩٥٢ فقط فى دفع الـ ٥٠ ٪ من مجموع أرباحها معتبرة هذه الخطوة من جانبها بمثابة إحسان منها . (لمزيد من التفاصيل انظر المرجع ٦٨ : ص ٩٠ـ ١١٠). وقد أشار د . أنشيسون وزير الخارجية الأمريكى آنذاك بصدد هذا الموضوع إلى أن أرامكو " أعطت عن طيب خاطر ما لم يكن بإمكانها الإحتفاظ به " (الإقتباس من المرجع ٩٦ : ص ٥٣٩) . وفى رأى أ . بينروز الخبير الإنجليزى لشئون صناعة البترول العالمى أن إعطاء ٥٠ ٪ من أرباح أرامكو للجانب السعودى أمر لا يكلف الشركة شيئاً من الناحية العملية ولا يعنى سوى أن الشركة سوف تدفع ضرائب على أرباحها للعربية السعودية بدلاً من أمريكا حيث كان عليها أن تدفع لها أقل من ٥٢ ٪ (٢٢٤ : ص ١٧٢) . وعندما سئل ماكجى فى أثناء المباحثات السابقة الذكر عما إذا كان من الحكمة أن تفقد الحكومة الأمريكية ٥٠ مليون دولار لتعطيها للعربية السعودية أجاب بقوله : "نعم ، هذا هو الطريق الوحيد ، إن ملكية هذا الإمتياز البترولى هو أمر بالغ الحيوية بالنسبة لمصالح بلادنا . فهذه المنطقة هى أكبر مناطق العالم من ناحية المستقبل البترولى" (الإقتباس من المرجع ٢٤٦ : ص ٤٨) .

إن كلمات د. أتشيسون حول " الهبة الجبرية " يمكن تطبيقها على عدد من التنازلات الأخرى التى قدمتها أرمكو للنظام الملكى السعودى ؛ ففى نهاية الأربعينات طلبت السعودية إستعادة الأراضى غير المستخدمة على نحو ما نصت عليه الإتفاقيتان المعقودتان فى عامى ١٩٣٣ و ١٩٤٧ . وكانت أرامكو قد أعادت فى عام ١٩٤٧ الأراضى الواقعة فى نجد ، وفى عام ١٩٤٨ أعادت الجزء السعودى من المنطقة الحايدة (٢٠٨ : ص ١٣٦) . وفى عام ١٩٦٣ كانت الشركة قد فقدت سيطرتها على منطقة تقدر مساحتها بـ ٢٢٧,٣٠٦ ميل مربع (٥٨٨,٤٩٥ كيلو متر مربع) وأحتفظت لنفسها ب ١٢٥٠٠٠ ميل مربع (٣٢٣,٦٢٥ كيلو متر مربع) ، كان عليها إعادتها فى تمام ٩٩٣ (أعادت الشركة أراضى بمعدل ٢٠ ألف ميل مربع (٥٢ ألف كيلومتر مربع) أعوام ١٩٦٧ ، ١٩٧٢ ، ١٩٧٧ ، ١٩٨٢ و١٩٨٧) (٢٤٥ : ص ٣٢٦) .

وفى عام ١٩٥٢ نقلت أرامكو ، بناء على طلب الحكومة السعودية، مجلس إدارة الشركة من نيويورك إلى الظهران ، وفى عام ١٩٥٤ رفع أجور موظفيها السعوديين ، وفى ديسمبر ١٩٥٧ وبعد جدال أستمر خمس سنوات تم التوصل إلى إتفاق يقضى بأن تدفع الشركة ديون حصص قيمتها حوالى ١٠٠ مليون دولار ، وفى عام ١٩٥٩ تم تعيين سعوديين فى مجلس إدارة أرامكو وهما أ . وهبة و ع . تريكى .

على أن أرامكو لم تكن تقدم التنازلات باستمرار ففى ٢٠ من يناير عام ١٩٥٤ أعطت حكومة العربية السعودية حق إحتكار النقل البحرى للنفط السعودى إلى شركة "سعودى أربيان تانكرز كومبانى" (ساتكو) التى أسسها أوناسيس ، وبناء على شروط إمتياز ١٩٣٣ أعلنت أرامكو أن هذه الإتفاقية هى خرق لحرية المشترين فى إستخدام شركات النقل الخاصة بهم . ويذكر الإقتصادى العربى ز . مقداشى أن توقيع الإتفاقية كانت وراءه كمحاولة التخلص من التبعية الكاملة "فى الإرتباط بالشركات الأمريكية (٢١٨ : ص ١٨٩) وبموجب الإتفاقية مع أوناسيس لمدة ثلاثين عاماً تم بناء أسطول ناقلات حمولته ٥٠٠ ألف طن لتصدير البترول والمنتجات البترولية

مباشرة إلى المستهلك فى أوروبا الغربية . كان نصيب الجانب السعودى لا يشكل أكثر من ٢٥ ٪ ، على أن ناقلات هذه االشركة كان عليها أن ترفع العلم السعودى . كان الخطر الذى يمثله إنشاء ساتكو بالنسبة لشركات البترول هو تقويض سيطرتها الإحتكارية على كل العمليات المتعلقة بالبترول وظهور سابقة بالنسبة للبدان الأخرى المنتجة للبترول .

وعلى الفور أنشئت جبهة موحدة من الشركات والحكومات الغربية ضد ساتكو . وفى الثامن عشر من مايو عام ١٩٥٤ أعلن ممثل الحكومة السعودية عن شروط نشاط الشركة الجديدة ، وفى الرابع والعشرين من يونيو أعرب مندوب وزارة الدولة الأمريكية عن أحتجاجه ، تلى ذلك إحتجاج من أصحاب شركات البواخر الدانمركية فى السادس من يوليو ، وفى التاسع عشر من الشهر نفسه احتج أعضاء البرلمان الإنجليزى ثم فى السادس عشر من أغسطس احتج أصحاب البواخر الهولندية . كما عارضت إتحادات سبع شركات غربية أخرى إتفاق الحكومة السعودية مع أوناسيس (٢٢، ١٨ / ٥ ؛ ١٦ / ٨ ؛ ٨ / ١١ / ١٩٥٤) ورفضت الحكومة السعودية هذه الإحتجاجات إلا أن المحكمة الدولية فى جينيف التى لجات إليها أرامكو قررت فى نهاية عام ١٩٥٥ . أنها (أرامكو) على حق فيما ذهبت إليه من إعتراضات (٢١١ : ص ٢٩٤) . وهكذا وقف رأس مال الدولة الإحتكارى الغربى وقفة واحدة ضد التهديد الموجه للإحتكارات البترولية الأمريكية ، واستطاع أن يخمد المحاولة السعودية فى تحقيق جزء يسير من الإستقلال .

ظلت الركيزة الحقيقية للشركة فى العربية السعودية هى النظام الملكى المطلق . وكانت أرامكو تدرك ، كما كتب ج . ستورك ، أن " مستقبلها فى العربية السعودية مرهون بالأسرة المالكة المرهونة بدورها بالأموال التى يستطيع عبد العزيز بن سعود يفضلها أن يشترى دعم زعماء القبائل المعادين له بشدة " (٢٤٦ : ص٣٠) .

وكانت أهم خطوة فى السياسة البترولية للعربية السعودية هى الإتفاقية الموقعة فى ١٠ فبراير ١٩٨٥ مع شركة "جابان بتروليوم تريدنج كومبانى أوف طوكيو" اليابانية التى قامت بإنشاء شركة "أرابيان أويل كومبانى" (أ . أ . ك) . حصلت الشركة اليابانية على إمتياز للبحث والتنقيب عن البترول على الشاطئ السعودى بالمنطقة المحايدة ، كانت مدة الإمتياز ٤٦,٥ عام تبدأ من اللحظة التى يتم فيها إكتشاف البترول بكميات تجارية . وقد بدأت عملية إستخراج البترول فى عام ١٩٦١ .

أما الجديد فى هذه الإتفاقية مع الشركة اليابانية فهو أن الجانب السعودى كان يحصل على نصيب ليس فقط مقابل إستخراج البترول وإنما أيضاً مقابل عمليات التكرير والنقل والبيع . وقد بلغ نصيب المملكة ٥٦٪ من مجموع الأرباح . وكان ثلث أعضاء مجلس الإدارة فى هذه الشركة من اليابانين ، واشترطت السعودية إستخدام الغازات الطبيعية المستخرجة ، كما حصلت على ١٠ ٪ من أسهم الشركة اليابانية ، وكان لهذا الحق فى رقابة كل عملياتها (٢٠٨ : ص ١١٦ ؛ ١٧٨ : ص ١٥٧ – ١٥٩) . لقد فتحت الإتفاقية مع الشركة اليابانية الطريق لتغيير طابع علاقات العربية السعودية مع الإحتكارات البترولية الأمريكية .

كانت شروط الإمتياز الذى حصلت عليه الشركة اليابانية أكثر فائدة للعربية السعودية ، فهذه الشركة (مثلها مثل " جيتى أوبل " من قبل وشركتى البترول الفرنسية والإيطالية فيما بعد) شركة دخيلة تسعى بأى ثمن إلى النفاذ لسوق الكارتل السعودى المغلق . وقد كتب الباحث السوفييتى ب . لاتشكوف محللاً نشاط شركات البترول الدخيلة بقوله إن هذه الشركات كانت ، أولا ، مضطرة أن تأخذ فى الإعتبار طبيعة المزاج المناهض للإمبريالية الآخذ فى التصاعد فى الدول النامية الغنية بالبترول ، ثانياً ، أن هذه الشركات لجأت إلى التظاهر ، من أجل الحصول على التأييد فى وجود حلف الإحتكارات القوية ، بأنها أكثر ليبرالية من إعضاء الإتحادات البترولية (الكارتل) (١٢٧ : ص ١١١) . واعتبرت العربية السعودية هذه السلوك موفقاً بارعاً للصراع بين الدول الإمبريالية .

على أن النظام الملكى السعودى لم يكن قد عقد العزم آنذاك على المضى قدما نحو تغيير علاقاته بأرمكو . ففى السادس عشر من ديسمبر عام ١٩٥٧ أعلن المتحدث بأسم وزارة البترول والثروة المعدنية أن الحكومة لا ترى مبرراً لإعادة النظر فى إتفاقية الإمتياز مع أرامكو نتيجة إتفاقها مع الشركة اليابانية (٢٢ : ١٩٥٧/١٢/١٦) .

وفى الأربعينات والخمسينات لم تعد أرامكو الركيزة الإقتصادية فقط للنظام الملكى السعودى وإنما أيضاً ركيزته السياسية بينما نصبت الحكومة الأمريكية من نفسها حامياً لكليهما .

ولكى يتسنى لنا فهم سياسة الولايات المتحدة الأمريكية طويلة الأجل فى الدول المنتجة للبترول ، وخاصة العربية السعودية نطالع هذه الوثيقة المنشورة عام ١٩٧٤ ضمن مواد لجنة مجلس الشيوخ الخاصة بتقصى نشاط الشركات متعددة الجنسيات وهى تعرض الإستعدادات العميقة فى وزارة الدولة للقاء ممثلى الشركات البترولية الأمريكية وذلك فى سبتمبر عام ١٩٥٠ ، وقد اعرب القائمون على إعداد تلك المواد فى البداية عن الدور الإيجابى الذى تؤديه هذه الشركات فى المنطقة : "منذ أن أصبح إقتصاد دول الخليج العربى قائماً على البترول ، والتقدم الإقتصادى مرتبطاً بعمليات البترول ، فإن الإستقرار السياسى فى هذه البلاد هو نتيجة مباشرة لعمليات البترول" (٢٦ : ص ١٢٤) .

وقد كتب هؤلاء آنذاك أن "السيطرة على مصادر الشرق الأوسط التى تقوم بها الشركات العالمية هى موضع نقد حاد سواء من جانب الدول الصديقة أم من جانب الدول غير الصديقة . إن المشاركة الناجحة الأمريكية المستقلة ضرورية لوقف هذا النقد" (٢٦ : ص ١٣٢) . وعلاوة على ذلك أوصت الوثيقة بأن تعاد هذه الأجزاء من الإمتيازات التى لاتنوى الشركات استخدامها فى القريب العاجل إلى الحكومات صاحبة إحتياطيات البترول (لم تذهب نصائح موظفى وزارة الدولة سدى : فقد وافقت أرامكو على نشاط "جيتى أويل" فى البلاد ثم

بعدها على الشركتين اليابانية والفرنسية ، بل واعادت مناطق شاسعة إلى الحكومة السعودية" .

وقد أشار القائمون على إعداد المواد السابقة إلى أن "تبادل الرأى بصورة غير رسمية بين ممثل وزارة الدولة ورؤساء الشركات البترولية العاملة فى الشرق الأوسط (فى الفترة : ١٩٤٩ – ١٩٥٠) قد لعب دوراً مهماً فى عقد إتفاقيات فى الشرق الأوسط مماثلة للنموذج الفنزويلى بشأن الأرباح وكذلك فى إتخاذ ممارسات إيجابية أخرى كتلك التى اتخذتها شركات البترول فى فنزويلا" (٢٦ : ص ١٣٩) .

ثم انتقلت اللجنة بعد ذلك إلى النظر فى دور الحكومة الأمريكية كمدافع عن مصالح شركات البترول الأمريكية فى الدول المنتجة للبترول: " تواصل حكومة الولايات المتحدة محاولاتها لوقف الطلبات غير الرشيدة من جانب الحكومات الأجنبية المقدمة لشركة البترول . وسوف تكون حكومة الولايات المتحدة مستعدة دائماً لإعطاء الاهتمام للمكاسب التى تحصل عليها الدول المنتجة للبترول من عائد عمليات شركات البترول . وتواصل حكومة الولايات المتحدة دعم جهودها بشأن الحفاظ الصحيح على أتفاقيات الامتيازات كما تواصل التصدى لأى أفعال من جانب حكومات البترول فى الشرق الوسط تهدف إلى تكوين أتحاد للمنتجين (كارتل) لزيادة حصصها فى المنطقة أو للرقابة على المنتجات ... ولن تشارك حكومة الولايات المتحدة فى صناعة البترول ولكنها سوف تتصدى بكل الوسائل لحكومات الشرق الأوسط إذا فكرت فى التدخل فى نشاط البترول ... أو فى أية تأميمات أو فى تصدير ما تملكه من بترول" (٢٦ : ص ١٣٢ – ١٣٣) .

ولم تكن أهمية هذه النقاط الواردة فى الوثيقة مقصورة على شركات الأعمال البترولية الأمريكية ، بل إنها كانت تحوى ، بطريقة عملية ، الإتجاهات الرئيسية للسياسة الخارجية الأمريكية لمدة عشرة أعوام تالية . وقد أسترشدت شركة أرامكو بشكل جوهرى ، بهذه النقاط فى جدالها مع

الحكومة السعودية بشأن ساتكو ثم بعد ذلك بخصوص نشاط ع. تريكى (انظر ص ١٠٧ –١١٠) ،

وقد أستخدمت هذه النقاط عموماً فى كل أوجه معاملات الولايات المتحدة الأمريكية مع العربية السعودية فى الخمسينات والستينات والنصف الأول من السبعينات .

إن الوثيقة السابق ذكرها تعد دليلاً واضحاً على الروابط الوثيقة بين مصالح حكومة الولايات المتحدة وأعمال البترول الأمريكية. قامت الحكومة الأمريكية بدور الحارس الأمين لمصالح أرامكو ولم تكتف بمجرد الحفاظ على أرباح الشركات بل أهتمت فى الوقت نفسه بمستقبل أهداف الإمبريالية الأمريكية فى المنطقة. وبقدر يقظة الوعى القومى للشعوب العربية كانت الولايات المتحدة تطبق ، إلى جانب سياستها الإستعمارية القديمة ، "سياسة جديدة أكثر مرونة" .

وهذه السياسة توضحها ، على وجه الخصوص ، المذكرة التى أعدها فى يوليو عام ١٩٥٣ ر. فونكهارز مستشار الدولة لشئون البترول الذى كان يعمل قبل ذلك فى شركات روكفلر للبترول. كانت هذه المذكرة مكرسة لدراسة تأثر إمتيازات البترول فى الشرق الأوسط على السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية. ويقول : "فونكهاوزر" فى مذكرته إننا نشعر أن صالح الولايات المتحدة لا تقتصر فقط على معرفة ماتفعله شركات البترول هناك أى على ما تحصل عليه من بترول ، وإنما ما تفعله منذ لحظة وجودها فى المنطقة بأكملها ، ومدى الجهد الذى تبذله لكسب أصدقاء يكونون ركائز لنا وسط أصحاب النفوذ ، والمساعدة على تحقيق قدر محدود من التقدم فى هذه المنطقة الشديدة التخلف التى ترتبط بدورها بنشاط شركات البترول فيها " (٢٦ : ص ١٤٢) . ويضيف فونكهاوزر أنه ليس من شك أن الرغبة السريعة فى الحفاظ على الوضع الراهن تعد علامة على الشيخوخة فى عالم الأعمال ... إن شركات مثل : "إيسترن بتروليوم كومبانى" وأرامكو عليها

أن تنتظر نهاية مخزية على نحو ما أنتهت إليه الديناصورات حيث لقيت حتفها فى الوحل عندما تغير المناخ " (٢٦ : ص ١٣٨) .

وهنا نجد عزاء " لديناصورات النفط " : " من الممكن أن تقدم لنا الدراسة الجادة أن تأميم أو تغير وضع الشرق الأوسط بأكمله ، إذا وجد وسيلة لذلك ، لايعنى بالضرورة موتا حقيقيا . كما تؤكد شركات البترول . فمن الممكن أن يحصل المشترون على البترول بأنفسهم وتحصل عليه الشركات نفسها بكميات الماضى نفسها ، ومن الصعب أن تظهر خيارات أمام المستهلكين أو الشركات " (٢٦ : ص ١٣٨) . وقد أصبح هذا التنبؤ هو جنين السياسة الجديدة للحكومة الأمريكية فى علاقتها مع البلدان المنتجة للبترول فى الستينات والسبعينات .

وأشار ر . فونكهاوز بعد ذلك إلى أن زيادة رقابة الحكومات القومية على عمليات البترول أمر حتمى ولهذا فإن على حكومتى الولايات المتحدة وإنجلترا إتخاذ التدابير حتى تصبح هذه الرقابة أقل ما يمكن " ضرراً " . ويكتب "فونكهاوزر" قائلاً : أن من الضرورى الآن أن " نبذل قصارى الجهد حتى لا نسمح بتدخل الحكومات (حكومات الدول المنتجة للبترول – أ . باكوفليف) فى أعمال البترول آخذين فى الإعتبار أن هذه الحكومات القومية مازالت تؤجل حتى الآن قرارتها الحاسمة ، ومن الأفضل أن يتم ذلك عن طريق زيادة المنافسة فى مجال الأعمال البترولية العالمية وتقوية شركات البترول ..." (٢٦ : ص ١٣٩) .

وفى واقع الأمر لم تكن البلدان المنتجة للبترول حتى ذلك الحين قد عزمت على تغيير طابع علاقتها بالدول الأحتكارية البترولية . وكان هذا الأمر مستحيلاً بالنسبة للعربية السعودية سواء لأسباب موضوعية (غياب الكوادر القومية والخبرات والأموال والقدرة التكنولوجية وغيرها) أم لأساب ذاتية .

فى الوقت نفسه قام النظام الملكى ، شاعراً بضغط القوى الإجتماعية الجديدة فى البلاد والتى يشجعها المثال الحى فى الدول العربية المجاورة ،

والنجاح الذى تحرزه حركة التحرر القومى العالمى ، وفى الوقت نفسه ليحتفظ لنفسه بقدر من الهيبة ، قام ببعض الأعمال القومية بل والمناهضة للإمبريالية . ففى أغسطس عام ١٩٤٨ أعادت الحكومة السعودية قرضاً أمريكياً كنوع من الإحتجاج ضد السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل . وفى عام ١٩٥٤ رفضت المساعدة العسكرية الأمريكية وكذلك مساعدات " النقطة الرابعة " و " برنامج ترومان" وفى عام ١٩٥٥ أشتركت السعودية فى أعمال مؤتمر باندونج للدول غير المنجازة حيث وقع الأمير فيصل بياناً بشأن المبادئ الخمسة للتعايش السلمى . وفى نوفمبر عام ١٩٥٦ منعت الحكومة السعودية تصدير البترول السعودى إلى إنجلترا وفرنسا وقطعت علاقاتها الدبلوماسية بهما إحتجاجاً على العدوان الإنجليزى الفرنسى الإسرائيلى ضد مصر . وفى عام ١٩٥٧ رفضت العربية السعودية مع الدول العربية الأخرى " مبدأ أيزنهاور " . وفى عام ١٩٦٢ قام اثنان من الشخصيات الرسمية السعودية (*) بزيارة للإتحاد السوفيتى .

كانت العوامل الداخلية والخارجية وراء المواقف السابقة التى لم يكن من الممكن وحدها أن تغير من طابع العلاقة بين رأسمالية الدولة الإحتكارية والحكومة السعودية ، علاقات السيطرة وعلاقات التبعية . وعلى الرغم من التنازلات المنفصلة فقد كانت أرامكو تسيطر سيطرة كاملة على عمليات استخراج النفط والنقل والتكرير وتسويقه هو ومنتجاته ، كما أنها كانت تحدد بإشتراك مع الشركات الأخرى أسعاره فى الأسواق .

كانت الدوائر الحاكمة فى العربية السعودية وعلى رأسها الملك مهتمة فى تلك السنوات (إبتداء من نوفمبر عام ١٩٥٣) بزيادة حجم البترول المستخرج وأسعار يبعه دون أن تشارك بأى شكل فى أسعار الإستخراج او التكرير .

(*) قام بالزيارة كلا من أحمد الشقيرى وزير الدولة والأمير فهد بن فيصل أمير الرياض (٩٥٢ : ٢١/ ٩ / ٢٦٩١).

على الرغم من التعرجات فى سياسة الملك سعود الداخلية والخارجية، بسبب ضعفه كرجل دولة ، فقد ظل منفذاً مطيعاً بشكل تام لإدارة شركات البترول الأمريكية وحكومة الولايات المتحدة . وفى عام ١٩٥٧ وصفت مجلة "فورتشون" الأمريكية الملك سعود ، وكذلك "نورى السعيد" العراقى الرجعى بأنهما " صديقا أمريكا المخلصان" فى الشرقيين الأدنى و الأوسط . فهما ، كما تقول المجلة : "يقفان إلى جانب كل ما تسعى إليه سياستنا الخاصة فى الشرق الأدنى : ولهذا فإن كل ما يهددهما يهددنا ... و يجب أن تساعد أولئك الذين تتفق أهدافهم ومصالحنا ونقف ضد من تتعارض أهدافهم مع مصالحنا " (الإقتباس من المرجع ١٠٠ : ص ٤٣٩) .

كانت سياسة الملك سعود تجاه مصر الثورية تؤكد هذا التوصيف (لمزيد من التفاصيل أنظر المرجع ٧٩) . كانت سياسة " ناصر" المناهضة للإستعمار وبخاصة تأميم قناة السويس تؤرق لا إنجلترا فحسب وإنما الولايات المتحدة أيضاً . كانت واشنطن تنتظر أن يوحى هذا العمل إلى الدول العربية المنتجة للبترول بفكرة إمكانية تأميم صناعة البترول الأمريكية الموجودة على أراضيها . على أن العربية السعودية ، بعد أن أعربت عن تأييدها لمصر باعتبارها دولة إسلامية عربية ، لم تكن تملك الشجاعة للذهاب إلى حد العداء السافر مع الغرب إذ أن مثل هذا كان أمراً يتناقض وسياسة النظام الملكى السعودى بأكمله ويهدد فى النهاية وجوده ذاته . إلى جانب أن ذكريات حكومته بشأن الفشل الذى لحق بشركة ساتكو كانت لا تزال حية .